الرهانات الطاقوية للتنافس الأمريكي-الروسي في منطقة بحر قزوين

Energy bets for the US-Russian competition in the Caspian Sea region

د/ سمير حمياز[1]*

[1]جامعة بومرداس، (الجزائر)

s.hamiaz@univ-boumerdes.dz

د/ خليدة كعسيس خلاصي[2]

[2]جامعة بومرداس، (الجزائر)

kassis7@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/12 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/25 تاريخ النشر: 2021/06/04

ملخص:

تحاول هذه الدراسة، البحث في دور الرهانات الطاقوية في تفعيل ديناميات التنافس الأمريكي-الروسي في منطقة بحر قزوين، التي تحولت بحكم أهميتها البالغة على الصعيد الطاقوي، إلى ساحة للتنافس الدولي و إلى موضوع وهدف للمباراة الكبرى الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، للسيطرة ليس فقط على مصادر الطاقة، وإنما أيضا على خطوط نقلها إلى الأسواق العالمية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الطاقة هي ليست مورد اقتصادي فحسب، ولكنها أيضا أداة هامة في إدارة الصراع الجيوسياسي على الهيمنة العالمية، ذلك أنه من يتحكم في مصادر الطاقة يتحكم في التوازنات الجيواقتصادية الدولية ومن ثم يكتسب ميزة إستراتيجية للسيطرة على العالم.

الكلمات المفتاحية: الطاقة؛ التنافس الدولي؛ الجيوسياسة؛ بحر قزوين؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ روسيا.

Abstract:

This study attempts to analyze the role of energy bets in the US-Russian competition in the Caspian Sea region, which, due to its great importance on the energy level, has turned into an arena for international competition and into a topic and goal for the new great game between the United States of America and Russia, to control not only the sources of energy, But also on the pipelines to be transported to the world market. The study concluded that energy is not only an economic resource, but it is also an important tool in managing the geopolitical struggle for global hegemony, because whoever controls energy sources controls international geo-economic balances and then controls the world.

key words: Energy; International rivalry; Geopolitics; Caspian sea; United States of America; Russia.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

تعتبر الطاقة مورد حيوي لاقتصاديات القوى الكبرى ولحضارة التصنيع العالمية، ولكنها في الوقت ذاته محرك أساسي للحروب والصراعات الدولية، فالطاقة كما يقول "**دانيال يورجن**" (رئيس مركز أبحاث الطاقة في جامعة كامبرج)، "هي 10 بالمائة من الاقتصاد و 90 بالمائة من السياسة." وعليه، وإذا كان العامل الإيديولوجي لعب دورا هاما في الصراعات الدولية لمرحلة الحرب الباردة، فإن المرحلة الراهنة ستكون فيها الأهمية المحورية للطاقة كمحدد أساسي لطبيعة ومستقبل الصراعات الدولية، خاصة في ظل بروز مقولة من يسيطر على مصادر الطاقة وخطوط نقلها يتحكم في التوازنات الجيواقتصادية الدولية ومن ثم يسيطر على العالم.

وتشكل منطقة بحر قزوين بحكم أهميتها البالغة على الصعيد الطاقوي، باعتبارها ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط بعد الخليج العربي، أحد الفضاءات الجيوسياسية للتنافس الدولي، الأمر الذي جعل المنطقة تتحول إلى موضوع وهدف لما أطلق عليه في الأدبيات الجيوسياسية "**اللعبة الكبرى الجديدة**" "**New Great Game**" بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، للسيطرة ليس فقط على مصادر الطاقة، وإنما أيضا على خطوط نقلها إلى الأسواق العالمية، في إطار ما يعرف "**بحرب الأنابيب**" "**Pipelines War**".

وعليه، تعد هذه المنطقة المحورية من أوراسيا خزان هائل من الثروات الطاقوية، وفي الوقت ذاته هي حقل كبير للألغام السياسية، وفيها يظهر التداخل والتشابك الشديد الموجود بين الاقتصاد والسياسة. وإذا كانت روسيا أدركت أن نقطة الارتكاز لاسترجاع موقعها كعضو فاعل في نادي الكبار والدفع بالسياسة الدولية إلى النظام التعددي، لا يكمن فقط في الترسانات النووية، وإنما أيضا من خلال المراهنة على خيار أو سلاح الطاقة الذي تتمتع فيه بميزة إستراتيجية مما يتيح لها هامش أوسع من المناورة في السياسة الدولة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بدورها إلى السيطرة على مصادر الطاقة من أجل توظيفها كورقة ضغط ومساومة في مواجهة القوى التي تسعى إلى منافسة دورها الريادي على قيادة الاقتصاد العالمي.

تأسيسا على ما سبق، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المركزية التالية: **إلى أي مدى يمكن اعتبار أن الرهانات الطاقوية تؤدي دورا محوريا في تفعيل ديناميات التنافس الأمريكي الروسي في منطقة بحر قزوين؟ وكيف تحولت الطاقة من مورد اقتصادي إلى سلاح جيوسياسي تستخدمه الولايات المتحدة وروسيا في إدارة الصراع على الهيمنة العالمية؟.**

وتتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الأهمية الطاقوية لمنطقة بحر قزوين؟.
- كيف أسهمت الأهمية الطاقوية لبحر قزيون في تحويل المنطقة إلى موضوع وهدف لما أطلق عليه "اللعبة الكبرى الجديدة" بين الولايات المتحدة وروسيا للسيطرة على مصادر الطاقة وخطوط نقلها إلى الأسواق العالمية؟.

- فيما تتمثل رهانات واستراتجيات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في صراعهما الطاقوي على منطقة بحر قزوين؟.
- و ما هي تداعيات الصراع الطاقوي الأمريكي الروسي على منطقة بحر قزوين؟.

سعيا للإجابة عن الإشكالية تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

- القيمة الطاقوية لمنطقة بحر قزوين كثاني احتياطي عالمي من النفط بعد الخليج العربي جعلتها تتحول إلى موضوع وهدف للتنافس الأمريكي الروسي.
- الطاقة هي مورد اقتصادي ولكنها أيضا أداة هامة في إدارة الصراع على الهيمنة العالمية خاصة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.
- هناك علاقة سببية بين السيطرة على مصادر الطاقة وخطوط نقلها والتحكم في التوازنات الاقتصادية الدولية و من ثم السيطرة على العالم.

قصد معالجة الموضوع محل الدراسة، تمت الاستعانة **بمنهج دراسة الحالة**، ذلك أن التنافس على الطاقة يأخذ أبعاد عالمية ويكون في الكثير من مناطق العالم، بينما تقتصر هذه الدراسة على حالة منطقة بحر قزوين. بالإضافة إلى **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك ليس فقط من أجل توصيف واقع التنافس الطاقوي في المنطقة، وإنما أيضا لتحليل الخلفيات والأبعاد التي ينطوي عليها التنافس الطاقوي الأمريكي الروسي في منطقة بحر قزوين.

سعيا للإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى هيكلة منهجية تتضمن العناصر التالية:

1. منطقة بحر قزوين: المفهوم والأهمية الطاقوية.
2. الرهانات الطاقوية والمباراة الكبرى الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة بحر قزوين.
3. حرب أنابيب نقل الطاقة: الخطوط الأمريكية في مواجهة الخطوط الروسية.
4. تداعيات التنافس الطاقوي الأمريكي الروسي على دول منطقة بحر قزوين.

2. منطقة بحر قزوين: المفهوم والأهمية الطاقوية

1.2 التعريف بمنطقة بحر قزوين:

يشكل بحر قزوين أحد البحار المغلقة الحبيسة جيوسياسيا، باعتباره يفتقر إلى المنافذ التي تربطه بالبحار المفتوحة والمحيطات، و تبلغ مساحة بحر قزوين 375 ألف كلم^2، إذ تحده جبال "البرز" الإيرانية من الجنوب، والقوقاز من الشمال الغربي، ويغذيه نهر الفولغا الروسي من الشمال، ليشكل "دلتا" واسعة قرب "أستراخان"، وتطل على بحر قزوين روسيا من الشمال، و تحيط به أذربيجان و إيران وتركمانستان وكازاخستان من بقية الجهات. ويعد بحر قزوين مجال طاقوي وجيواستراتيجي جديد بعد تفكك الاتحاد

السوفياتي، والحقيقة أن إحياء مجال جغرافي سياسي تاريخي يعرف ببحر الخزر أو بحيرة قزوين يترتب عنه إطلاق ديناميكية جديدة لهذا المجال، لما يمثله هذا البحر الغني بالثروات الطاقوية من مجال حيوي ليس فقط للبلدان المطلة عليه، وإنما أيضا بالسنبة للقوى الكبرى الساعية للتنافس على ثرواته. وتتشكل منطقة بحر قزوين من خمسة وحدات سياسية مشاطئة له وهي: روسيا، أذربيجان، تركمانستان، كازخستان، و إيران (جليلي، كيلنر، 2002، ص6)، وهي ذاتها الدول المشكلة لمنظمة بحر قزوين. والخريطة التالية توضح الموقع الجغرافي لبحر قزوين والدول المشاطئة له.

خريطة رقم (1): الموقع الجغرافي لبحر قزوين.

المصدر: https://www.google.fr/maps/place/Mer+Caspienne

2.2 الأهمية الطاقوية لمنطقة بحر قزوين:

ومن الثابت أن منطقة بحر قزوين تحظى بأهمية حيوية على الصعيد الطاقوي، نظرا للاحتياطيات النفطية والطاقوية الهائلة التي تزخر بها المنطقة، إذ تشكل **ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط** بعد منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط (Roy, 1997, p.29)، فضلا عن كون المنطقة، تشكل ممرا محوريا لأنابيب النفط والغاز، وطرق المواصلات التي تنطلق منها بكل الاتجاهات رابطة إياها بالصين وروسيا أوروبا ومنطقة القوقاز و المحيط الهندي(vinod,2006, p.161). والحقيقة أن منطقة بحر قزوين لها امتداداتها التاريخية، فمنذ القرن الثالث قبل الميلاد اكتسبت هذه المنطقة أهميتها الإستراتيجية من خلال ما كان يُعرف **بطريق الحرير "The Silk Road"** الذي يمتد من الصين إلى البحر المتوسط، حيث كان ولا يزال يشكل الشريان الحيوي للتجارة الدولية بين الشرق والغرب، واليوم لا يزال طريق الحرير يحتفظ بأهميته الإستراتيجية والجيواقتصادية ليس فقط باعتباره يشكل ممرا للقوافل والبضائع، ولكن أيضا لكونه ممرا هاما لخطوط نقل البترول والغاز الطبيعي (دندن، 2012، ص146).

1.2.2 الاحتياطات النفطية لمنطقة بحر قزوين:

بالرغم من تضارب الدراسات حول تقدير حجم الثروة النفطية لبحر قزوين، إلا أنها تجمع على ضخامة المخزون الطاقوي للمنطقة، فقد قدرت وكالة الطاقة الدولية في أكتوبر 1997 احتياطيات النفط المؤكدة في منطقة قزوين بين 15 و 29 مليار برميل، وأضافت الوكالة أن الاحتياطيات المحتملة قد تصل إلى 163 مليار برميل. وطبقا للإحصائيات التي نشرتها مؤسسة "Heritage Foundation" في عام 2006، فإن الاحتياطيات النفطية المؤكدة في بحر قزوين تقدر ما بين 7.2 و 49.3 مليار برميل، مع احتياطيات محتملة قد تصل إلى 186 مليار برميل (Campbell, 2005, p.93).

وبالرغم من التباينات في القيمة الحقيقية للإحتياطيات المؤكدة لأغراض جيوسياسية وجيواستراتيجية، إلا أن أغلب الدراسات تشير إلى أن نسبة الاحتياطيات النفطية للمنطقة بلغ حوالي 15% من إجمالي الاحتياطيات العالمية (الشاهر، 2009، ص114).

2.2.2 الاحتياطات الغازية لمنطقة بحر قزوين:

تشير الدراسات إلى ان تقديرات الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين، تقدر بحوالي 232 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات الغازية المؤكدة، و328 من الاحتياطيات المحتملة. أما وكالة الطاقة الدولية فتقدر أن المنطقة تحتوي على 6 % من احتياطيات العالم المؤكدة من الغاز الطبيعي، في حين قدرها **"معهد جيمس بيكر الثالث للسياسات العامة"** ما بين 30 و 360 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات المؤكدة، أي ما يمثل نحو 7% من إجمالي احتياطيات الغاز العالمي المؤكدة. وعليه، فالمنطقة تحتوي على احتياطي يعتبر الأول على مستوى العالم بنسبة تصل إلى 50 % من إجمالي احتياطي الغاز عالميا (دندن، 2012، ص ص 148-149).

بناء على هذه التقديرات، يمكن القول، أن منطقة بحر قزوين من **الناحية الطاقوية** تعد بحق **كفاعل أساسي في الجيوسياسة العالمية**، كما أن المنطقة بحكم إمكانياتها الطاقوية وموقعها الجغرافي كجزء من قلب الأرض وفقا للطروحات الجيوسياسية "لماكيندر"، و أيضا بالنظر إلى شبكات نقل النفط والغاز التي تمر على أراضيها ستجعلها أكثر حضورا في قلب الرهان الإستراتيجي العالمي حول أمن الطاقة " Energy Security".

3. الرهانات الطاقوية والمباراة الكبرى الجديدة بين الولايات والمتحدة وروسيا في منطقة بحر قزوين

1.3 الجغرافيا السياسية للطاقة واللعبة الكبرى الجديدة في منطقة بحر قزوين:

تكتسي منطقة بحر قزوين أهمية كبيرة في الجغرافيا السياسية للطاقة، الأمر الذي جعل منها موضوع وهدف لتنافس طاقوي حاد بين الولايات المتحدة وروسيا. ولذلك، يقول "ستيفن كينز" (Steven Keynes): "إن منطقة بحر قزوين، ستتحول إلى بؤرة صراع دولي سيجعل منها من المناطق الساخنة في العالم، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم منذ فترة بحملة غير معلنة للسيطرة على نفط بحر قزوين، وكذلك تفعل روسيا، الصين وإيران وقوى إقليمية أخرى." (الشيخ، 2006، ص56) إذ يسعى المنخرطون في

هذه اللعبة إلى كسب الرهانات الطاقوية وفق إستراتيجيات متضاربة، الأمر الذي يجعل من المنطقة مرشحة لتكون إحدى بؤر التوتر والصراع في العلاقات الدولية ليس فقط بحكم أهميتها الطاقوية، وإنما أيضا نظرا لأهمية موقعها الجيواستراتيجي المحاط بقوى وازنة وقادرة على تحديد مستقبل النظام الدولي على غرار الصين، روسيا، الهند وإيران.

وعلى هذا، أجمع عدد غير قليل من المسؤولين والمفكرين الإستراتيجيين الأمريكيين على غرار "كيسنجر" (Kissinger)، "بريجينسكي" (Brzezinski)، على أن بحر قزوين ذي الثروة النفطية الهائلة يشكل أهم بؤرة لإنتاج الحروب والأزمات في القرن الحادي والعشرين وأن أضخم المناورات والصراعات في العقود المقبلة سوف تكون في هذه المنطقة (نصر عبد الرحمان، 2001، ص62). وهو الأمر الذي أكده "نكفرد نوبل" (Nikford Noble) بقوله: "إن منطقة بحر قزوين، تنطوي على تشابك واضح بين النفط والدم والسياسة" (الشيخ، 2006، ص56).

وانطلاقا من الأهمية الحيوية للمنطقة وخطورتها، فقد حذر "كاسبر واينبرجر" (Caspar Weinberger) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق بقوله "إنه إذا نجحت موسكو في السيطرة على نفط بحر قزوين، فإن ذلك سيشكل نصرا لها يفوق أهمية ذلك النصر الذي حققه الغرب في توسيع الحلف الأطلسي نحو الشرق" (نصر عبد الرحمان، 2001، ص62).

2.3 الإستراتيجية الأمريكية للسيطرة على مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين:

يشكل أمن الطاقة أحد المحاور الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، ليس فقط بحكم الأهمية المحورية لهذا المورد الحيوي بالنسبة بالاقتصاد الأمريكي، وإنما أيضا من أجل توظيفه كورقة ضغط ومساومة في مواجهة القوى والأقطاب الساعية لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة الاقتصاد العالمي.

وقد خلص التقرير الذي قدمه مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى البيت الأبيض عام 1999 المتعلق بسياسة أمن الولايات المتحدة "أنه من الضروري كسب مواقع جديدة لموارد النفط الأجنبي وبالخصوص في منطقة بحر قزوين." كما أشار التقرير أيضا "إلى أهمية استمرار الولايات المتحدة في تشكيل قوة تُحصّن وارداتها من النفط والغاز الطبيعي، حيث تعد منطقة بحر قزوين من أهم مصادر هذه الثروة عالميا" (صالح، 2004، ص23). واللافت للنظر أن هذه الطروحات تتماهى مع "مبدأ تشيني" (Cheney Doctrine) القائم على فكرة أساسية مفادها:" **أينما وجد النفط ينبغي على الولايات المتحدة أن تقيم قواعدها العسكرية**." وبهذا يتم تكريس نوع من **العسكرة الأمريكية للمناطق النفطية**.

وفي السياق ذاته، ذهب البعض إلى الربط بين "مبدأ كارتر" الذي طبقته الولايات المتحدة حيال منطقة الخليج العربي والتطورات التي يمكن أن تشهدها منطقة بحر قزوين، والذي أكد أن بأي اعتداء على دول الخليج يعد اعتداء على المصالح الأمريكية نفسها، والتي سترد بكل الوسائل الممكنة عليه، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، وهو ما يؤمل تطبيقه على مع منطقة بحر قزوين، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تربط نجاح إستراتيجيتها التي ترمي إلى السيطرة على العالم من خلال التحكم في مصادر

الطاقة في منطقتي الخليج وآسيا الوسطى- بحر قزوين، ذلك أن هذه المنطقة تضم أكثر من 68 بالمائة من الاحتياطي المؤكد من العالم، و14 بالمائة من الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي.

وعلى هذا، أكد "بريجينسكي" (Brzezinski) على ضرورة السيطرة على المنطقة بقوله: "إن على أمريكا أن تبحر في مياه غير مضمونة رسمت خرائطها برداءة، وان تقرر المسلك الخاص بها لتسير فيه وتوفر له الوسائل اللازمة للتكيف، وتمنع في الوقت نفسه أي قوة إقليمية من أن تملي اتجاه هذا المسلك واستيعابه" (دياري، 2014، ص11).

وتندرج هذه المساعي الأمريكية للسيطرة على الثروة النفطية في منطقة بحر قزوين، ضمن إستراتيجية تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على نفط الخليج، خاصة وأن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم. وعلى هذا، صرح "كلينتون" (Clinton) بقوله: "في عالم يشهد نموا متزايدا في الطلب على الطاقة، لا يمكن لأمتنا أن تكتفي بالارتباط بمنطقة واحدة لتزويدها بالإمدادات الطاقوية" (دندن، 2012، ص189). ولذلك، نصت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للارتباط والتوسع لعام 1994 على إمكانية استخدام نفط وغاز بحر قزوين من أجل تنويع مصادر الطاقة، مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة من منطقة الخليج العربي (دريسي، 2012، ص194).

والملاحظ أن إدارة المحافظين الجدد استمرت في تطبيق نفس السياسة الطاقوية التي طرحت في مرحلة "كلينتون" (Bill Clinton)، وإن كانت إدارة "بوش" (Bush) أضفت عليها بعدا جيوسياسيا من خلال إقامة سلسلة من العلاقات الارتباطية بين الإرهاب، النفط والهيمنة على النظام الدولي. وعلى هذا، اتخذت الإدارة الأمريكية من شعار الحرب على الإرهاب كمدخل للسيطرة على مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين، وهي المنطقة التي تعتبرها الولايات المتحدة بمثابة جائزة جيوسياسية هامة في إعادة التوزيع الجديد للسلطة العالمية (كلير، 2002، ص97).

والحقيقة أن، النفط من منظور إدارة المحافظين الجدد ليس مصدر طاقة فحسب، بل هو أيضا أداة سلطة وهيمنة، وهو أيضا وسيلة ضغط على أية قوة منافسة محتملة. وبالتالي، من يتحكم في مصادر الطاقة في الخليج وبحر قزوين يتحكم في الاقتصاد العالمي ومن ثم يسيطر على العالم (لوبيز، 2013، ص181).

تأسيسا على ذلك، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على السيطرة على مصادر الطاقة العالمية وبخاصة في منطقة بحر قزوين، كما سعت للتحكم على الصمامات القادرة على إغلاق إمدادات النفط للدول الساعية لمنافسة الولايات المتحدة على قيادة الاقتصاد العالمي. ولذلك تحتفظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية وتتحكم بطرق شحن النفط في منطقة بحر قزوين والخليج العربي ما دام النفط يعد سلاحا هاما لتثبيت واستدامة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي (زلوم، 2005، ص21).

3.3 الإستراتيجية الروسية للسيطرة على مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين:

تعتبر منطقة بحر قزوين من الناحية التاريخية، منطقة تأثير ومجال حيوي روسي بإمتياز، ذلك أن المنطقة كانت تقبع تحت العباءة السوفياتية. وبالرغم من أن دول المنطقة استقلت عن الاتحاد

السوفياتي في مطلع التسعينيات، إلا أن روسيا عملت من خلال مجموعة من الترتيبات على إبقاء دول المنطقة تابعة لموسكو لتمارس عليها بذلك **سياسة الأخ الأكبر**.

تأسيسا على ذلك، استغلت موسكو هذا الإرث التاريخي والروابط التي تجعها بدول منطقة بحر قزوين، لتكون لها ميزة ليس فقط في السيطرة على الثروة الطاقوية لمنطقة بحر قزوين، وإنما أيضا على مسارات وخطوط نقلها إلى الأسواق العالمية، خاصة وأن أغلب البنى التحتية وخطوط نقل الطاقة في المنطقة بنيت في مرحلة الاتحاد السوفياتي. ومن هذا المنطلق، ترغب روسيا في الاستمرار في احتكار خطوط نقل نفط وغاز بحر قزوين إلى لأسواق العالمية، خصوصا وأن هذا الاحتكار يعد ورقة ضغط هامة تستخدمها روسيا كسلاح في إدارة صراعاتها الجيوسياسية مع الغرب.

في إطار ما يسمى بالهيمنة الروسية على أمن الطاقة في عهد ما بعد الشيوعية، يؤكد المختصون على الدور الجيوسياسي للغاز الروسي، باعتبار أن الارتهان له لا يقل تهديدا عن التمدد الجغرافي أو التهديد العسكري(عاطف، 2007، ص84). وفي إطار رغبة روسيا في تحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية، وتبوؤها أحد أهم مراكز التأثير في العالم ، أدركت أن ذلك لن يتأتى إلا عبر النهوض بقدرات روسيا من خلال إعادة البناء الداخلي، واستغلال عوامل القوة الروسية ومن ضمنها استغلال ورقة الطاقة كأداة هامة في صراعاتها مع الغرب عام والولايات المتحدة بصفة خاصة.

ولقد بات واضحا بالنسبة لروسيا أنّ البحث عن مكمن القوة لم يعد في الترسانات العسكرية النووية، إنما يوجد حيث توجد الطاقة، وهنا بدأ الصراع الروسي – الأمريكي يتجلى في أبرز عناصره. حيث تلمّس الروس بعد سقوط الاتحاد السوفياتي أنّ الصراع على التسلح قد أنهكهم وسط غياب عن عالم الطاقة الضرورية لأي دولة صناعية، فيما كان الأمريكيون يتحرّكون في مناطق النفط عبر عدّة عقود مكنتهم من النمو والسيطرة على القرار السياسي الدولي بلا منازع.

لذا تحرّكت روسيا هذه المرة باتجاه مكامن الطاقة (النفط والغاز)، وعلى اعتبار أنّ القسمة الدولية لا تحتمل المنافسة في قطاعات النفط كثيراً، عملت موسكو على السعي إلى ما يشبه احتكار الغاز في مناطق إنتاجها و نقلها وتسويقها على نطاق واسع، ومن هذا المنطلق عملت روسيا على وضع يدها على الثروة الطاقوية لمنطقة بحر قزوين، الذي يعد كثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط بعد الخليج العربي.

4. حرب أنابيب نقل الطاقة: الخطوط الأمريكية في مواجهة الخطوط الروسية

1.4 الصراع الأمريكي الروسي على خطوط نقل الطاقة في منطقة بحر قزوين:

تشكل منطقة بحر قزوين بحكم أهميتها البالغة على الصعيد الطاقوي والجيوسياسي مسرحا أساسيا لما أطلق عليه في الأدبيات الجيوسياسية "**بالمباراة الكبرى الجديدة**" بين الولايات المتحدة وروسيا، ليس فقط من أجل السيطرة عل مصادر الطاقة، وإنما أيضا للتحكم في خطوط ومسارات نقلها إلى الأسواق العالمية، في إطار ما يعرف **بحرب الأنابيب** " Pipelines War ".

وتعد مسألة نقل نفط وغاز بحر قزوين إلى الأسواق الخارجية مسألة مركزية في الجغرافيا السياسية للطاقة، كما أن الدولة التي تسيطر وتحتكر نقل الطاقة في هذه المنطقة، سيكون لها ميزة

إستراتيجية ونقطة ارتكاز هامة في إدارة الصراعات الدولية، ولعل هذا ما يفسر احتدام الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا، في إطار ما يعرف بحرب الأنابيب لنقل الثروة الطاقوية، التي تزخر بها المنطقة إلى الأسواق العالمية.

بناء على ذلك، ظهرت عدة مشاريع لبناء خطوط أنابيب جديدة قصد إيصال نفط وغاز المنطقة إلى الأسواق الخارجية، على غرار مشروع باكو- تبيليسي- جيهان ومشروع نابوكو وغيرها من المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية لمنافسة الخطوط الروسية التي ظلت ولفترة طويلة من الزمن محتكرة لعملية نقل نفط وغاز المنطقة إلى الأسواق العالمية (دياري، 2014، ص ص123-124). والخريطة التالية توضح الصراع بين الخطوط الروسية والأمريكية لنقل الطاقة في منطقة بحر قزوين.

خريطة رقم (2): صراع خطوط أنابيب البترول في منطقة بحر قزوين.

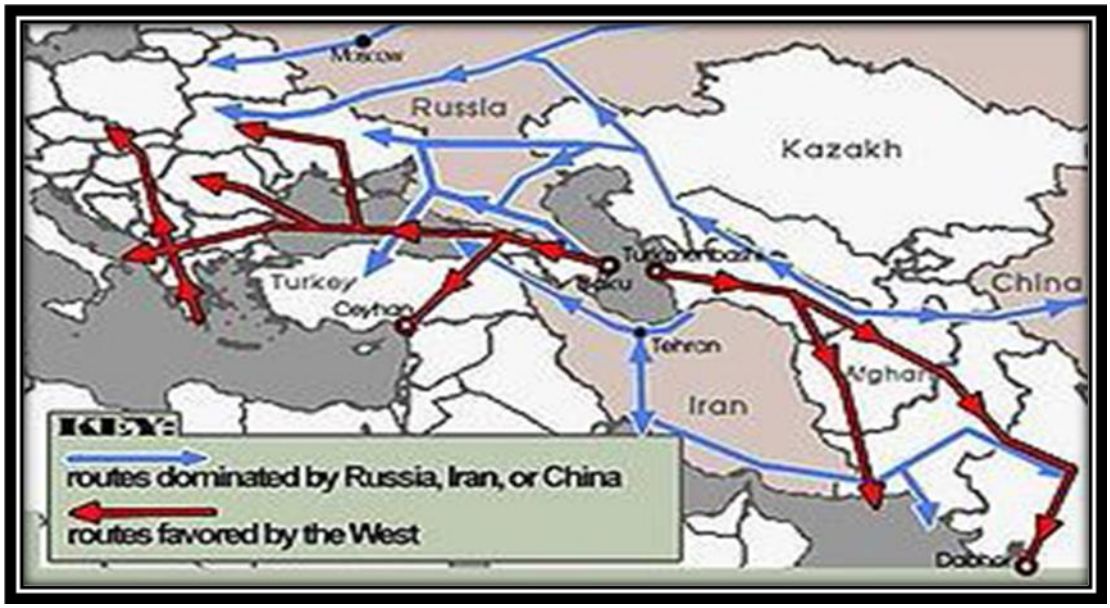

المصدر: http://www.google.fr/maps

من خلال الخريطة، يُلاحظ أنه ثمة شبكة واسعة ومتداخلة من خطوط الأنابيب التي تقطع منطقة بحر قزوين شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، وهي تعكس بجلاء حقيقة الصراع الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على امتلاك مفاتيح اللعبة الطاقوية في المنطقة. كما أن هذه الخطوط والمسارات هي متضاربة في جوهرها، وتعبر عن ما أُطلق في الكتابات الجيوسياسية "بحرب الأنابيب" التي باتت تشكل محورا أساسيا من محاور اللعبة الكبرى الجديدة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في الرهانات الطاقوية بالمنطقة. ولذلك، فحرب الأنابيب مرشحة لتكون بمثابة الوقود الحيوي للصراع الإستراتيجي في المنطقة، والذي يرتكز على مجموعة من السياسات تبدأ بالحروب الباردة وتنتهي بالحروب بالوكالة، وكل ذلك تحت عنوان حروب الطاقة في القرن الحادي والعشرين.

2.4 خطوط نقل الطاقة الأمريكية:

لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ جزء مهم من مخططها الذي أطلقت عليه "خطوط أنابيب الفيل الأبيض" للاستفادة من الثروات النفطية في بحر قزوين و حرمان روسيا وإيران من الحصول على جزء كبير من نفط وغاز المنطقة.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال افتتاحها لخط باكو–تبيليسي- جيهان في عام 2005، لربط دول بحر قزوين الحديثة الاستقلال بمصير الإستراتيجية الأمريكية الرامية إلى السيطرة على هذه المنطقة النفطية، التي تشمل أهم حوضين للنفط في العالم، وهما الخليج العربي وبحر قزوين.

الواقع، أن الولايات المتحدة الأمريكية طرحت عدة مشاريع لتسجيل حضورها على خريطة مسارات أنابيب النفط، في هذا الجزء الهام من العالم نظرا لارتباطه بالإستراتيجية الأمريكية الرامية إلى الحد من تطلعات القوى الأخرى، ولاسيما روسيا وإيران للسيطرة على نفط المنطقة.

ولقد تجسد الحضور الأمريكي في هذه الحرب الطاقوية من خلال مشروع باكو- تبيليسي- جيهان بالتعاون مع تركيا لتحقيق العديد من الأهداف الجيوسياسية التي تخدم المصلحة الأمريكية، ويصل طول هذا الخط إلى 1073 كيلومترا، ويمر عبر ثلاث دول هي أذربيجان، جورجيا وتركيا، وقد تم افتتاحه رسميا في ماي 2005 على أمل أن يضخ أكثر من مليون برميل يوميا من نفط كازاخستان وأذربيجان معا إلى الأسواق العالمية، أي حوالي 1.4 بالمائة من الإنتاج العالمي للنفط. وقد جاء اعتماد الولايات المتحدة على حليفها الإستراتيجي تركيا في ضوء الموقع الجغرافي المهم لهذه الدولة من جهة، وفي ضوء الروابط التاريخية والثقافية التي تجمعها مع دول المنطقة من جهة أخرى، الأمر الذي حفزها لاستغلال هذه الفرصة لتحقيق العديد من الطموحات الجيوسياسية في منطقة بحر قزوين (دياري، 2014، ص10).

ومن جهة أخرى، طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع بناء خط جنوبي لنقل النفط والغاز الطبيعي، يبدأ من تركمانستان ويمر عبر أفغانستان ثم ميناء كراتشي الباكستاني، الواقع في بحر العرب تجنبا للخط الجنوبي الذي يمر عبر إيران إلى الخليج العربي، باعتبار إيران دولة معادية وتندرج ضمن "محور الشر" الداعم للإرهاب الدولي (حسب التصور الأمريكي). بيد أن نجاح هذا المشروع يقتضي الإطاحة بنظام طالبان المناهض للسياسة الأمريكية، ولذلك جاءت الحرب الأمريكية على الإرهاب والتدخل الأمريكي في أفغانستان لتسهيل عملية إنجاز هذا المشروع (ملكيوتان، 2001، ص29).

واسترشادا بنفس السياسة الهادفة لعزل روسيا، سارعت واشنطن إلى تصميم مشروع **"نابوكو" "Nabucco"** الذي جاء بدعم من واشنطن وبروكسل، و يعتبر مشروعا ذات أهمية استراتيجية في سياق شبكة النقل العابرة لأوروبا ويقضي مشروع "نابوكو" ببناء خط أنابيب غاز يبلغ طوله 1350 كلم لنقل ما يصل إلى 31 مليار متر مكعب سنويا بصورة تدريجية من بحر قزوين إلى الاتحاد الأوروبي مرورا بتركيا وجنوب شرق أوروبا. وقدّرت تكلفة المشروع الذي أطلق في 2002 بـ9.7 مليار يورو. وقد جاء مشروع نابوكو ليسابق المشروعين الروسيّين "السيل الشمالي" و"السيل الجنوبي"، إذ يسعى هذا المشروع للالتفاف على

"غاز بروم" الروسية، إذ يتعلق الأمر باستيراد الغاز إلى أوروبا من بحر قزوين (أذربيجان وتركمانستان)، وحتى كردستان العراق وإيران (جلال، 2016، ص13).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع سيقلل من اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، و سيكون مسارا بديلا عن الغاز الروسي، الذي يصل إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية عبر أراضي أوكرانيا. بذلك، سيتم تجنب الضغوطات الروسية. فقد سبق و أن تأثرت الإمدادات إلى أوروبا سلبا بشكل خطير إثر الخلاف الذي نشب بين روسيا وأوكرانيا. وبالفعل وقّعت أربع دول أوروبية هي النمسا وبلغاريا والمجر ورومانيا مع تركيا في 13 جويلية 2009 إتفاقا لإقامة هذا الخط الذي من شأنه تقليص تبعية أوروبا لروسيا في مجال الطاقة (جلال، 2016، ص15).

إن هذه المشاريع تندرج في إطار حرب الأنابيب المتفجرة على **طريق الحرير الجديد** في بحر قزوين، بين روسيا والولايات المتحدة، كما أن الجهود الأمريكية، لإنشاء منظومة جديدة من خطوط أنابيب نقل النفط والغاز إلى الأسواق الغربية تكون بديلا للمنظومة الروسية، تهدف بالأساس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجيوسياسية، ومن ذلك، فك الارتباط نهائيا مع خطوط الإمداد الروسية، باعتبار واشنطن لم تكن ترغب يوما في رؤية نفط بحر قزوين يتدفق إلى أوروبا الغربية عبر الأراضي الروسية، حتى لا يكون أمن الطاقة الغربي رهين للتقلبات والمناورات السياسية الروسية التي تلجأ إلى توظيف هذه الممرات كورقة ضغط في صراعها مع الولايات المتحدة والغرب عموما.

وبذلك، تكون الولايات المتحدة الأمريكية، قد نجحت من خلال شبكة خطوطها الجديدة، في رفع يد روسيا وكسر احتكاراتها في مجال توريد ونقل مصادر الطاقة من المنطقة إلى الأسواق الغربية (كلير، 2002، ص98). وبالتالي سحب البساط من تحتها وحرمانها من ورقة ضغط هامة تقلص من هامش المناورة الذي تتمتع به روسيا في صراعها مع الولايات المتحدة والغرب عامة.

3.4 خطوط نقل الطاقة الروسية:

يدرك **"بوتين"** أكثر من أي شخص آخر أن النفط والغاز هما مصدرا الانعاش للاقتصاد الروسي، حيث أن كلاهما يعتبر مصدرا للقوة العسكرية والاقتصادية، كما أنهما ورقة الضغط الروسية في أي مفاوضات لها . ومع زيادة الطلب على مصادر الطاقة، و تداخل السياسة مع الاقتصاد وفي التعامل في أسواق الطاقة، خاصة بعد دخول روسيا لهذه الأسواق كمصدّر أساسي ورئيسي للطاقة لأوروبا و لجهات أخرى، بدأت تظهر الأزمات كتلك بين روسيا و أوكرانيا، خاصة حول مشروع خط نابوكو الذي سينقل غاز بحر قزوين إلى أوروبا بعيدا عن الأراضي الروسية. لذلك عملت روسيا على تطوير طرق بديلة للغاز لتجنب أوكرانيا، لأنه هو البلد الذي تسبب في تخفيضات الغاز الروسي إلى أوروبا عدة مرات.

لقد أظهرت أزمة الغاز بكل جلاء مدى أهمية تنويع خطوط نقل الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، خاصة وأنه من الواضح أن هناك جهات سوف تتضرر من زيادة نفوذ روسيا في أسواق الطاقة الأوروبية، تحديدا واشنطن التي تشعر بأن موسكو بدأت تسحب البساط من تحت أقدامها في أوروبا.

في عام 1996 كان بوتين قد بدأ الإمساك بزمام الأمور جراء الوضع في الشيشان وتأسست حينها شركة "غاز بروم " التي تمتلك الدولة الروسية حصص الأغلبية فيها، بالتالي جزء كبير من أرباح هذه الشركة يغذي الميزانية الروسية، ما يعني أن إستراتيجية الشركة شديدة الارتباط بالمصالح الروسية.

و كانت البداية عام 1995 حين رسم بوتين إستراتيجية شركة غاز بروم لتتحرك في نطاق وجود الغاز من روسيا فأذربيجان فتركمانستان فإيران وصولاً إلى منطقة الشرق الأوسط.

ومن بين أهم الخطوط الروسية لنقل الطاقة في المنطقة تجدر الإشارة إلى **مشروع نوفوروسيسك** الذي يعد أحد أهم المشاريع الروسية الجديدة لبناء خط أنابيب جديد عبر سهول القوقاز وبحر قزوين والبحر الأسود تصل قدرته على الافراغ إلى 1.3 مليون برميل في اليوم، ويمثل هذا المشروع البديل الروسي لخط باكو- تبيليسي –جيهان (لوبيز، 2013، ص ص244-248).

علاوة على هذا المشروع، تراهن موسكو على خطي **"السيل الشمالي" و"السيل الجنوبي"** الذين سيشكلان مدخلا لعودة روسيا إلى المسرح العالمي، وإحكام السيطرة على الاقتصاد الأوروبي الذي سيعتمد لعقود على الغاز بديلاً عن النفط أو بالتوازي معه ولكن بأولوية أكبر لصالح الأول. لذلك أُنشأ خطان:

- **خط السيل الجنوبي (South Stream):** حيث تمكنت غاز بروم من التوقيع النهائي مع الدول المعنية في سبتمبر 2011 لتكون بداية الإنجاز في ديسمبر2012 على أن تكون سنة2015 بداية التشغيل الفعلي ويستهدف "السيل الجنوبي" ليس فقط تلبية الطلب المتزايد على الغاز في أوروبا وإنما سيعزز أيضاً أمن الطاقة في أوروبا عن طريق تنويع خطوط إمدادات الغاز الطبيعي. كما سيتيح لبلدان جنوب ووسط أوروبا تلبية احتياجاتها المتنامية إلى الغاز بصورة مضمونة، إلى جانب الحصول على امتيازات اقتصادية بما في ذلك توفير فرص العمل الضرورية، والحصول على إيرادات من ضريبة ترانزيت الغاز (الشيخ، 2007، ص14).

- **خط السيل الشمالي (North Stream):** الذي بدأ العمل به عام 2005 ويمكنه ضخ الغاز ابتداء من 2016. وهو بمثابة خط احتياطي لصادرات الغاز الروسي عبر بيلاروسيا والذي لا يمرّ بأراضيها بل بمياهها ،كما يحافظ على بيلاروسيا ضمن الفلك الروسي. و بالنسبة للسيل الشمالي فقد وقعّت عليه الدول المعنية وخصوصا ألمانيا وتمّ تنفيذه و هو قيد العمل الآن، أما السيل الجنوبي وهو المنافس لخط نابوكو هو الذي سيعيد النفوذ الروسي إلى أوكرانيا.

الملاحظ أن خطوط الغاز الروسية "السيل الجنوبي والسيل الشمالي" ستتيح لروسيا إمكانية الاستغناء عن نقل الغاز عبر البر وخصوصاً عبر أوكرانيا، وبالتالي ستترك أثراً اقتصادياً ضخماً، لاسيما وأن حجم الغاز المار عبر أوكرانيا يصل إلى 54 مليار متر مكعب، وبالتالي ستفقد هذه الأخيرة دخلاً ضخماً من موازنتها، وحتى تنعم بغاز رخيص دون رسم عبور في حال توقف العبور من أراضيها، عليها أن تعود إلى الحظيرة الروسية، إلى جانب ذلك سيزيل النفوذ الأمريكي من المحيط الجيوسياسي لروسيا (الشيخ، 2007، ص13).

ومن هذا المنطلق، كان على واشنطن أن تسارع إلى تصميم مشروعها الموازي "نابوكو" لينافس المشروع الروسي على قسمة دولية على أساسها سيتعيّن القرن المقبل سياسياً واستراتيجياً. وعليه، إنّ الغاز سيشكل فعلياً مادة الطاقة الرئيسة في القرن الحادي والعشرين سواء من حيث البديل لتراجع احتياطي النفط عالمياً أو من حيث الطاقة النظيفة. ولهذا، فإنّ السيطرة على مناطق الاحتياطي للغاز وخطوط الامدادات في العالم تعتبر بالنسبة للقوى الكبرى أساس الصراع الدولي في تجلياته الإقليمية.

5. تداعيات التنافس الطاقوي الأمريكي الروسي على دول منطقة بحر قزوين

شكّلت منطقة بحر قزوين بحكم أهميتها الطاقوية أحد المجالات الجيوسياسية الأكثر تأثرا بديناميات التنافس الأمريكي الروسي، فالحرب الطاقوية التي تشهدها المنطقة أدت إلى إفراز تداعيات خطيرة على سيادة و أمن دول منطقة بحر قزوين، خاصة في ظل حرص القوى الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة وروسيا على الحفاظ على تواجدها العسكري من أجل التحكم والسيطرة على الثروة النفطية والغازية التي تزخر بها المنطقة.

من الثابت أن الصراع الطاقوي الأمريكي الروسي وما يترتب عنه من تواجد عسكري للسيطرة على مصادر الطاقة وخطوط نقلها، أدت إلى تحول منطقة بحر قزوين إلى منطقة رخوة في درجة كبيرة من الاختراق والإنكشافية، الأمر الذي جعل من المنطقة تشكل إحدى المنظومات الإقليمية الفرعية الأكثر اختراقا من بين منظومات النظام العالمي، ذلك أن المنطقة أصبحت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كموضوع وهدف للقواعد العسكرية الأمريكية، التي تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق مجموعة من الرهانات الجيوسياسية كالسيطرة على موارد الطاقة ومكافحة الإرهاب...الخ (Renata, 1999, p.121).

والحقيقة أن ضعف القدرات الأمنية لدول بحر قزوين، سيحفز أكثر انخراط وتغلغل القوى الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة وروسيا في المنطقة لهدف حماية مصالحها الطاقوية، الأمر الذي يجعل دول بحر قزوين تحت رحمة القوى الكبرى وبالخصوص الولايات المتحدة وروسيا، التي تسعى إلى إعادة هيكلة المنطقة بالطريقة التي تتفق ومصالحها الإستراتيجية. وعليه، فضعف دول المنطقة خاصة وأن الكثير منها حديثة الاستقلال سيشجع القوى الخارجية باستمرار على التدخل بدوافع ومصالح متعارضة على نحو يتوقع أن يعقد أكثر من شؤون المنطقة (ميتكيس، عابدين، 2004، ص221)."

كما يلاحظ أن المصالح الطاقوية التي تتمتع بها كل من الولايات المتحدة وروسيا في المنطقة دفعت الدولتين، إلى دعم الأنظمة التسلطية في المنطقة، لكونها خادمة لمصالح القوى الكبرى، الأمر الذي أفضى إلى عرقلت جهود التطور السياسي والديمقراطي لهذه الدول.

علاوة على ذلك، فإن المصالح الحيوية لكل من روسيا والولايات المتحدة وبالخصوص الطاقوية منها، جعلت الدولتين تحرصان على دمج دول المنطقة بالكامل ضمن أطرها السياسية والاقتصادية والأمنية حتى يسهل انقيادها تحت التبعية لأمريكا وروسيا، الأمر الذي جعل المنطقة **مستقطبة "Polarised"** أمريكيا وروسيا وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية.

بناء على ما سبق، يمكن القول، أن التنافس الأمريكي الروسي على السيطرة على الثروة الطاقوية لمنطقة بحر قزوين، أدى إلى تفاقم الأزمات السياسية لهذه الدول، ناهيك عن انحرافها عن مسارها الديمقراطي وتزايد انكشافها الأمني وتقليص سيادتها الوطنية، بحكم التداعيات التي أفرزتها الحرب الطاقوية الدائرة بين الولايات المتحدة وروسيا في المنطقة.

6.الخاتمة:

على ضوء ما سبق، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن ذلك، أن الأهمية الطاقوية لمنطقة بحر قزوين كثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط بعد الخليج العربي، علاوة على موقعها المركزي في قلب أوراسيا، جعلها تتحول إلى مجال جيوسياسي للتنافس الدولي، وإلى ساحة لما يعرف في الأدبيات الجيوسياسية **باللعبة الكبرى الجديدة** بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، للسيطرة ليس فقط على مصادر الطاقة، وإنما أيضا للتحكم في خطوط ومسارات نقلها إلى الأسواق العالمية، في إطار ما يعرف "بحرب الأنابيب". ولذلك، فالتحكم في هذه الخطوط لا يقل أهمية عن الطاقة ذاتها. وعلى هذا، سعت روسيا من خلال شبكة خطوطها إلى احتكار نقل نفط وغاز بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، ومن ثم اكتساب ورقة ضغط هامة توظفها في إدارة صراعاتها الجيوسياسية مع الغرب. كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية بدورها على بناء خطوط جديدة قصد الالتفاف على الخطوط الروسية وكسر احتكارها في مجال نقل الطاقة، وبذلك يتم حرمان روسيا من ورقة ضغط لطالما استخدمتها كسلاح استراتيجي في صراعها مع الغرب.

لقد أبرزت اللعبة الكبرى الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا في منطقة بحر قزوين، التداخل والتشابك الشديد بين الاقتصاد والسياسة وبين الطاقة والجيوسياسة. فإذا كانت روسيا أدركت أن الطاقة وليس فقط الترسانات النووية هي البوابة التي سترجع من خلالها روسيا كقوة جيواستراتيجية فاعلة في الساحة العالمية، فإن الولايات المتحدة تسعى بدورها للسيطرة على مصادر الطاقة في بحر قزوين من أجل استكمال حلقات السيطرة على **الحزام النفطي العالمي** الذي يمتد من المغرب العربي إلى منطقة بحر قزوين مرور بالخليج العربي، الأمر الذي يمكن الولايات المتحدة من اكتساب ورقة ضغط هامة تستخدمها في مواجهة القوى التي تسعى لمنافستها على قيادة الاقتصاد العالمي.

تأسيسا على ما سبق، نخلص إلى القول، أن الطاقة هي ليست مورد اقتصادي فحسب ولكنها أيضا أداة هامة في إدارة الصراع الجيوسياسي على الهيمنة العالمية، ذلك أنه من يتحكم في مصادر الطاقة يتحكم في التوازنات الجيواقتصادية الدولية ومن ثم يسيطر على العالم.

7.قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. جلال سلمى، (2016)، ***تركيا خطوط نقل الطاقة : المردود والآفاق***، القاهرة: المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية.
2. جليلي محمد رضا، كيلنر تيري، (2002)، ***جيوسياسية آسيا الوسطى***، ترجمة :علي مقلد، القاهرة: منشورات دار الاستقلال.
3. دريسي حنان، (2012)، ***التنافس الإقليمي والدولي حول مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة***، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية الإعلام.
4. دندن عبد القادر، (2012)، ***الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى، جنوب آسيا شرق وجنوب شرق آسيا***، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر (باتنة): كلية الحقوق والعلوم السياسية.
5. دياري صالح مجيد، (2014)، ***التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية***، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
6. زلوم عبد الحي، (2005)، ***حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد***، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
7. الشاهر شاهر إسماعيل، (2009)، ***أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001***، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
8. الشيخ لطفي السيد، (2006)، ***الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى***، القاهرة: دار الأحمدي للنشر.
9. الشيخ نورهان، (2007)، ***سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي***، القاهرة: المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والدولية.
10. صالح زهير الدين، (2004)، ***المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية***، بيروت: المركز الثقافي اللبناني.
11. عاطف عبد الحميد، (أكتوبر 2007)، "روسيا وآسيا الوسطى ، حماية المصالح واحتواء المخاطر"، ***السياسة الدولية***، العدد 170.
12. كلير مايكل، (2002)، ***الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية***، ترجمة: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي.
13. لوبيز فيليب، (2013)، ***الجغرافيا السياسية للبترول***، ترجمة: نجاة الصليبي الطويل، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة.

14. ملكيوتان مصطفى،(مارس 2001)، "منطقة بحر قزوين والأمن القومي الإيراني"، ***مختارات إيرانية***، العدد8.

15. ميتكيس هدى وعابدين السيد صدقي، (2004)، ***قضايا الأمن في آسيا***، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.

16. نصر عبد الرحمن خير الدين، (2001)، ***آسيا مسرح حرب عالمية محتملة***، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

17. خريطة الموقع الجغرافي لبحر قزوين، الرابط:

« https://www.google.fr/maps/place/Mer+Caspienne»

18. خريطة صراع خطوط أنابيب البترول في بحر قزوين، الرابط:

« http://www.google.fr/maps »

ثانيا: باللغة الأجنبية:

19. Campbell Colin J.,(2005), "The Caspian chimera", In: Andrew Mckillop and Sheila Newman, ***The Final Energy Crisis,*** London: Pluto Press.

20. Renata Dwan, (1999), ***Building Security in Europe's New Borderlands: Sub Regional Cooperation in The Wider Europe***, New York: M.E Sharpe.

21. Roy Olivier, (1997), **La Nouvelle Asie Centrale**, Paris: Seuil.

22. Vinod Anand, (2006), "Politico-military Developments in Central Asia and Emerging Strategic Equations", ***The China and Eurasia Forum Quarterly***, Vol 4, N° 4.